يشهدها الاتحاد السوفياتي، في ظل سياسة الانفتاح، تفرض الافتراض بأن تجاوب القيادة السوفياتية مع المطالب الاسرائيلية بهذا الخصوص لن يكون صعباً حال وصول الجانبين الى حلحلة العقد الاخرى، التي يصطدم بها حوارهما حتى الآن. فاذا كانت مراجعة السجلات القديمة لهذه المسألة تبيّن ان أبواب هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي لم تكن محكمة الاقفال في أي مرحلة من المراحل، وان الامر كان يتعلق بتعرّجات مسيرة الوفاق الدولي وواقع العلاقات السوفياتية ـ الاميركية أكثر بكثير من ارتباطه المباشر بمداخلات أزمة الشرق الاوسط، فان سياسة الانفتاح الداخلي التي يشهدها الاتحاد السوفياتي الآن، والاهتمام الكبير الذي يبديه قادة الكرملين الجدد تجاه موضوع تحسين صورة الاتحاد السوفياتي لدى الرأي العام الغربي، والأسلوب البراغماتي الذي يطبع سياسة الزعامة السوفياتية في سعيها الى الحصول على تسهيلات اقتصادية وتعاون تكنولوجي أكبر من دول الغرب، لا سيما من الولايات المتحدة الاميركية، اضافة الى الاجواء العامة لتحسّن العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية؛ كل هذه الاعتبارات تشجّع على الاعتقاد بأن القيادة السوفياتية الجديدة ستكون أقل تشدداً من القيادات السابقة في معالجة موضوع هجرة اليهود.

وفي ضوء هذه المعطيات، يصبح بالامكان القول ان التطوّر الملموس والمطرد الذي طرأ على اعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي خلال الاعوام الثلاثة الماضية هو اشارة واضحة الدلالة بالنسبة الى المرونة التي يمكن ان تظهرها القيادة السوفياتية ازاء هذه القضية. فبعد خمس سنوات من التراجع في اعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي (وصلت حدّها الأدنى العام ١٩٨٤، حيث لم يزد عدد المهاجرين على ٩٢٢ شخصاً) بدأت معدّلات الهجرة تستعيد نموها بثبات، وان كان ببطء نسبي بالمقارنة مع أرقام العام ١٩٧٩، الذي اعتبر «عام الهجرة الكبير»، اذ زاد عدد المهاجرين على ٥١ ألف مهاجر؛ فوفقاً لاحصاءات اللجنة الدولية للهجرة بلغ عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي ١١٤٠ مهاجراً العام ١٩٨٥، وانخفض الرقم الى ٩٤٣ العام ١٩٨٦، لكنه سرعان ما قفز الى ٦٣٤٠ مهاجراً في العام التالي، في حين وصل عدد المهاجرين الى ٧٦٥٦ مهاجراً خلال الشهور السبعة الاولى من العام ١٩٨٨[٢٣].

على الرغم من هذه المؤشرات، وما تنطوي عليه من دلالة، فان آفاق الصورة المتوقعة لتطوّر الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي تبقى متوقفة على نتائج ما يفضي اليه الحوار بين الجانبين بشأن الطرف الثاني من معادلة التفاهم الممكن بينهما. وبمقدار ما تظهر الوقائع، هنا، ان قضية هجرة اليهود السوفيات لم تعد تشكّل ورقة ضغط ضد الاتحاد السوفياتي فقط بل وورقة رابحة في يده أيضاً، يكون من المؤكد ان الدبلوماسية السوفياتية لن تتسرع في التفريط بهذه الورقة دون استعمالها للضغط في اتجاه معاكس، من اجل انتزاع موافقة اسرائيلية، واميركية، على ضمان حضور وازن للاتحاد السوفياتي في أية تسوية ممكنة للنزاع في الشرق الاوسط.

وفي كل الاحوال، فان مسلك الدبلوماسية السوفياتية لا يترك مجالاً للشك في جدية ما أعلنه شيفاردنادزه، بعد لقاء القاهرة مع ارنس، في ان وقوف الحكومة الاسرائيلية الى جانب فكرة عقد المؤتمر الدولي، وموافقتها على الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، سيمكّنان موسكو وتل ـ أبيب «من ان يخطوا خطوة أخرى الى أمام على طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة» بينهما، وبأن «بداية المؤتمر من شأنها ان تشكّل بداية العدّ لاستئناف هذه العلاقات». فمن منظور التوجّه البراغماتي ذاته، الذي يميّز سياسة الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشيوف، يبدو من الواضح ان اصرار الاتحاد السوفياتي الى تسليك تسوية الشرق الاوسط عبر اطار دولي يضمن حضوراً